

## إعلان حول

### المسائل والتحديات المتعلقة بالأرض في أفريقيا

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في دورتنا العادية الثالثة عشرة في سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، من أول يوليو إلى 3 يوليو 2009.

إذ نؤكد التزاماتنا التي تعهدنا بها بالقضاء على الفقر بهدف رفع مستوى معيشة شعوبنا وضمان رفاهية أجيالنا القادمة.

وإذ نعتزف بمدى أهمية الأرض بالنسبة للنمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وضمان سبل العيش الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لشعوبنا.

وإذ ندرك التراث النفيس للأرض الأفريقية والثروات المتصلة بها وخاصة أنظمتها البيئية الطبيعية الفريدة.

وإذ ندرك أيضاً مدى تنوع وتعقيد الأنظمة التي يتم في ظلها حفظ وإدارة واستخدام الأرض والثروات المتصلة بها.

وإذ نلاحظ تنوع المسائل والتحديات التي تواجه مسألة الوصول إلى موارد الأرض واستخدامها وإدارتها، والتهديدات المتعلقة بالأرض وثرواتها بما في ذلك تلك الناجمة عن التغييرات التي تحدث في البيئة السياسية والاقتصادية على مستوى العالم.

وإذ نعي الحاجة إلى أنظمة قوية لحوكمة الأرض تقوم على مبادئ الاستمرارية سعياً إلى ضمان حفظ وحماية الأرض الأفريقية وثرواتها وتجدهما.

وإذ نلاحظ أيضاً التقدم المستمر الذي تحرزه بلداننا فيما يتعلق بتنفيذ ومراجعة واستعراض السياسات المتعلقة بالأرض وتطويرها على نحو شامل وتنفيذها بغية ضمان قيام مختلف قطاعاتها المعنية بالأرض بدور مهم في التنمية.

وإذ نرحب بالمبادرة المشتركة التي اتخذها الاتحاد بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية بدعم من منظمات الشركاء في التنمية، لصياغة إطار قاري وخطوط توجيهية قارية حول وضع وتنفيذ سياسة الأرض لاستخدامها من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كسند لجهودها الرامية إلى تحسين أداء مختلف قطاعاتها المعنية بالأرض.

وإذ نعترف بما تم من مشاورات ومناقشات شاملة وبالمساهمات التي قدمها الخبراء خلال إعداد الإطار القاري والخطوط التوجيهية القارية حول سياسة الأرض في جميع الأقاليم الخمسة لأفريقيا.

وإذ نأخذ في الاعتبار تقرير المؤتمر المشترك للاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن الزراعة والماشية والأرض المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، من 22 إلى 24 أبريل 2009 والتوصيات الواردة فيه التي أجازها المجلس التنفيذي.

**نتعهد بما يلي:**

1- تحديد الأولويات والشروع في وضع وتنفيذ سياسة الأرض وقيادة هذه العمليات في بلداننا بصرف النظر عن مدى مساهمة أصحاب المصلحة المتعددين في مثل هذه العمليات التي يشترك فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب مصلحة آخرون.

2- دعم إنشاء الإطار المؤسسي المطلوب لوضع سياسة الأرض وتنفيذها على نحو فعال.

3- تخصيص موارد كافية في الميزانية لعمليات وضع وتنفيذ سياسة الأرض بما في ذلك رصد التقدم المحرز في هذا الصدد.

**نقرر ما يلي:**

1- ضمان أن تنص قوانين الأرض على العدالة في الوصول إلى الأرض والثروات المتصلة بها بالنسبة لكافة مستخدمي الأرض بمن فيهم الشباب وغيرهم من المجموعات الضعيفة التي تعيش بلا أرض مثل النازحين.

2- تعزيز ضمان تملك الأرض من قبل النساء اللاتي يستحقن عناية خاصة.

**نطلب** من المفوضية القيام، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والشركاء الآخرين بما يلي:

1- السعي إلى العمل على إنشاء إطار مؤسسي مناسب لتنسيق أنشطة المتابعة وتسهيل تبادل المعرفة بين الدول الأعضاء عند وضع/مراجعة سياسات الأرض طبقاً للإطار والخطوط التوجيهية.

2- اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء صندوق لدعم أنشطة المتابعة تعزيزاً لوضع وتنفيذ سياسات الأرض.

3- اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء آليات لرصد التقدم وتقديم التقارير الدورية للدول الأعضاء عن التقدم المحرز.

#### **ندعو المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى:**

1- تنظيم منابر إقليمية دورية لتسهيل تبادل التجارب واكتساب الدروس ونشر أفضل الممارسات فيما يتعلق بصياغة سياسات الأرض وتنفيذها ومراقبتها استناداً إلى تجارب الدول الأعضاء.

2- استيعاب ومعالجة المسائل المتعلقة بسياسات الأرض على نحو ملائم في إطار سياساتها الزراعية المشتركة.

#### **نحث الدول الأعضاء على:**

1- إعادة النظر في قطاعاتها للأرض من أجل وضع سياسات شاملة بشأنها تأخذ في الحسبان احتياجاتها الخصوصية.

2- بناء قدرات بشرية ومالية وفنية كافية لدعم عمليات وضع وتنفيذ سياسات الأرض.

3- الأخذ في الاعتبار للخطوات البديلة الموضحة في الإطار والخطوط التوجيهية بشأن سياسة الأرض في أفريقيا في استراتيجياتها لوضع وتنفيذ سياسات الأرض.

**نطلب من المفوضية القيام، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية بدراسات حول إنشاء الإطار المؤسسي المناسب والقادر على دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مراجعة وإعداد وتنفيذ سياسات الأرض بما في ذلك آليات رصد التقدم وتقديم التقارير وكذلك من أجل إنشاء صندوق أفريقي لسياسات الأرض، ورفع تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية للمؤتمر في يونيو/يوليو 2010.**